



محضر موجز للجلسة الثامنة

الرئيس: السيدة إيسينوسا (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)\*

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)\*

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تابع)\*

>>2LOBMYS COD SDO<<

\* بنود قررت اللجنة النظر فيها سوية.

././

Distr. GENERAL  
A/C.3/51/SR.8  
20 January 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/C.3/51/L.4)

مشروع القرار A/C.3/51/L.4

١ - السيدة إنختيتيغ (منغوليا): تكلمت نيابة عن مقدمي مشروع القرار، فقدمت مشروع القرار A/C.3/51/L.4، المعنون "دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة"، وقالت إن بنغلاديش، وغينيا - بيساو، وميانمار، ونيجيريا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وتلت بعض التغييرات الطفيفة في مشروع القرار.

٢ - ومضت قائلة إن تقرير الأمين العام عن التعاونيات (A/51/267) قد أكد على الدور الهام الذي تقوم به حركة التعاونيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان. وأضافت أن التعاونيات توفر، بصفة خاصة، وسيلة مقدور على نفقاتها لتمكين أكثر أعضاء المجتمع فقرا وحرمانا. ومن ثم، فإن مقدمي مشروع القرار مقتنعون بالحاجة إلى الاستمرار، داخل الأمم المتحدة، في النظر البناء في دور التعاونيات. وبينت أن مشروع القرار يحث الحكومات والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ذات الصلة على أن تستفيد استفادة تامة مما لدى التعاونيات من إمكانيات للإسهام في بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية، وبصفة خاصة، ينبغي للحكومات أن تسهل تطوير التعاونيات عن طريق توفير بيئة قانونية مساندة لها.

٣ - وأشارت إلى أن الموضوع الذي تم اختياره، في عام ١٩٩٦، للاحتفال بيوم الأمم المتحدة الدولي للتعاونيات كان "المشاريع التعاونية - التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تركز على الإنسان". وكان الغرض من ذلك تشجيع الفهم الأفضل للقدرة الفريدة للتعاونيات على توليد العمالة المنتجة والقضاء على الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي. ويعتقد مقدمو مشروع القرار أن اليوم الدولي للتعاونيات وسيلة قيمة لزيادة الوعي بدور التعاونيات. ولذلك، فإن مشروع القرار يدعو الحكومات إلى مواصلة الاحتفال به سنويا. ومقدمو مشروع القرار على ثقة بأنه سيعتمد بتوافق الآراء، على غرار الحال في الماضي.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/51/3 (Parts I and II) - A/51/208، S/1996/543، A/51/327، و 357، و 450)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/51/3 (Parts I and II) - A/51/68، و 87، و 93، A/51/129-E/1996/53، A/51/208-S/1996/543، و 375، و 436، و 437، و 469)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تابع) (A/C.3/51/7)

٤ - السيد بيغار (أيرلندا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه، وهي استونيا، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، وكذلك نيابة عن أيسلندا والنرويج، فقال إن عولمة الاقتصاد العالمي قد سمحت للمتجرين بالمخدرات ومرتكبي الجريمة المنظمة بالعمل على نطاق أوسع بكثير من أي وقت مضى، وهم ينشرون الفساد، ويقوضون الهياكل الاقتصادية الشرعية، ويهددون أمن واستقرار الدول. وأضاف أن المشكلة بلغت حدا لا يمكن معه محاربتها إلا من خلال جهد متضافر يبذله المجتمع الدولي.

٥ - واستطرد قائلا إن مكافحة غسل الأموال لا بد وأن تظل عنصرا هاما من الاستراتيجيات الأوسع لمكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة. ومن شأن الالتزام العالمي بالصكوك الدولية ذات الصلة، وبصفة خاصة، تنفيذها تنفيذا كاملا، أن يعزز على نحو كبير من قدرة الاقتصادات الوطنية على الصمود للتهديدات المالية الناجمة عن الأنشطة الإجرامية. وكان من رأيه أن التوصيات الأربعين لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تمثل المبادرة الدولية الرئيسية فيما يتعلق بغسل الأموال، ومن ثم، ينبغي أن تعتمد جميع البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الاستعانة إلى درجة أكبر بالمادة ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، تلك الاتفاقية التي أرست إطارا للمساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

٦ - وتابع كلامه قائلا إن التهديد الذي تمثله المخدرات للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء قد تزايد وتغير طابعه في آن معا. فقد انطمت معالم الفارق التقليدي بين البلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة، كما تتزايد أعداد ما يسمى بالدول المنتجة ودول العبور التي تعاني إدمان المخدرات وعواقبه داخل مجتمعاتها نفسها، في الوقت الذي يجري فيه إنتاج مخدرات ومؤثرات عقلية معينة من الدول المستهلكة. وفي الوقت ذاته، هناك اتجاه جديدة نحو استخدام المواد التركيبية، مثل "إكستاسي" (ecstasy)، الأمر الذي يحتاج إلى بذل جهد دولي متضافر من أجل مراقبة السوائل وبدائلها التي تستخدم في التصنيع غير المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة.

٧ - وأضاف أنه لا بد مع ذلك من تكميل إنفاذ القوانين بمبادرات تثقيفية ومبادرات لخفض الطلب تتصدى للعوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى إدمان المخدرات. وللمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والهيئات الرياضية، دور هام ينبغي أن يؤديه في هذا الخصوص. وهناك حاجة أساسية إلى برامج التنمية البديلة إذا أريد الإقلال من عرض المخدرات. ولا بد أن يكون هدفها النهائي هو القضاء التام على المحاصيل المحرمة. وينبغي أن تكون أنشطة مراقبة المخدرات جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية، وبالنظر إلى حجم الإنفاق المطلوب، فلا بد أن يكون هناك تقسيم رشيد للعمل بين مختلف الوكالات المشتركة في الأمر. وبين أن الاتحاد الأوروبي، من جانبه، أخذ يسمح للمنتجات الزراعية والصناعية بأن تستورد من بلدان معينة من بلدان أمريكا اللاتينية إلى الدول الأعضاء معفاة من الرسوم وذلك بغية دعم تنوع صادرات تلك البلدان.

٨ - ومضى قائلاً إن مكافحة المخدرات، داخل الاتحاد الأوروبي، سوف تكون أحد الموضوعات الرئيسية في المجلس الأوروبي القادم المقرر عقده في دبلن. والمبادرات الأخيرة في مجال مكافحة المخدرات تشمل اتفاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان ثالثة بشأن كشف السوالف ومراقبتها وبيعها؛ ومذكرات تفاهم بين الإدارات الجمركية وكيانات القطاع الخاص؛ وتدابير جديدة لمكافحة استيراد المخدرات عن طريق البر والبحر والجو. ووفقاً لبرنامج العمل العالمي (قرار الجمعية العامة د/٢٨٧، المرفق)، فإن مكافحة المخدرات هي جزء لا يتجزأ من سياسة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال التنمية. وعلى هذا، فقد تم توفير التمويل، في إطار "برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي"، من أجل العمل مع بلدان واقعة في أوروبا الوسطى والشرقية، بينما أنشئت أيضاً آلية للتعاون مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المهم الحصول على معلومات موثوق بها لتستند إليها القرارات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمخدرات. ويضطلع أحد مراكز الرصد الأوروبية بتنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات للتحقيق في أسباب مشكلة المخدرات في الاتحاد الأوروبي ومداهها وعواقبها. وسوف تعزز اتفاقية الشرطة الأوروبية التعاون بين قوات الشرطة الأوروبية ونظيراتها من البلدان الأخرى في مجال مكافحة المخدرات.

٩ - وأردف قائلاً إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات المقرر عقدها في عام ١٩٩٨ سوف توفر فرصة قيمة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية وزيادة تطويرها في ضوء الخبرة المكتسبة. وينبغي للجنة المخدرات، بصفتها الهيئة التحضيرية، أن تكفل توفر مدخلات رفيعة الجودة من جانب الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية. وقد أخذ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يقوم بدور هام في تنسيق مبادرات مكافحة المخدرات، في حين أن خبرته الميدانية مكنته من مساعدة بلدان بعينها في تخطيط ما يتناسب من تدابير مراقبة المخدرات مع الأوضاع المحلية. بيد أن الموارد المالية المتاحة للبرنامج لا تتناسب بأي حال مع العدد المتزايد من المهام الموكلة إليه ولا مع حجم مشكلة المخدرات. وثمة حاجة إلى توسيع قاعدة البرنامج من المانحين، إذ أنه يعتمد، في الوقت الحاضر، على عدد محدود للغاية من المانحين، علماً بأن الاتحاد الأوروبي يوفر مع دوله الأعضاء ٧٥ في المائة من مجموع المساهمات. وعلى نفس المنوال، تحتاج شعبة منع الجريمة والعدالة الاجتماعية إلى موظفين إضافيين وموارد إضافية لتمكينها من الاستجابة للعدد المتزايد من طلبات المساعدة التقنية. ولا بد من تعزيز التنسيق بين الشعبة وبين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

١٠ - وانتقل إلى البند ١٠١ من جدول الأعمال، فقال إن الإجراءات الفعالة لمكافحة الجريمة هي شرط من الشروط الأساسية لاستقرار المجتمع. بيد أنه لا بد لجميع تدابير مكافحة الجريمة من أن تحترم حقوق الإنسان. ورحب، في هذا الصدد، بالتعاون الجاري ما بين شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومفوضية حقوق الإنسان. وذكر أن هناك جرائم تدعو إلى قلق خاص. ولهذا فإنه أشاد بأعمال مؤتمر عقد مؤخراً في فيينا عن الاتجار بالنساء ومؤتمر آخر عقد في ستوكهولم عن الاستغلال الجنسي للأطفال، ودعا لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى أن تراعي النتائج التي خلص إليها هذان الاجتماعان الهامان مراعاة كاملة.

١١ - وأضاف أن إقامة العدل على نحو إنساني ومراعاة حكم القانون تشكلان أحد العناصر الأساسية للتنمية وبناء المؤسسات الديمقراطية. ورغم ذلك، فقد أظهرت التجارب الأخيرة أن نظام العدالة الجنائية في البلد هو من بين المؤسسات التي تتعرض لأشد أنواع المعاناة في حالات النزاع. وعلى هذا ينبغي أن يكون من ضمن أولويات عمليات حفظ السلام إعادة إرساء نظام للعدالة الجنائية قادر على الحفاظ على القانون والنظام في الوقت الذي يضمن فيه حقوق الإنسان.

١٢ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بالحاجة إلى التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ورحب بقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تطلب إلى الأمين العام التشاور مع الحكومات فيما يتصل بإمكانية وضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقال إنه لاحظ باهتمام مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة الجريمة المنظمة الذي اقترحته بولندا (A/C.3/51/7) ودعا الفريق العامل للجنة إلى دراسة تلك الوثيقة في ضوء نتيجة مشاورات الأمين العام مع الحكومات. وتطرق إلى الفساد، فقال إنه ظاهرة تولد أذى مماثلاً ولا بد من اجتثاثها حيثما نشأت. وذكر أن الاتحاد الأوروبي عاكف على وضع مشروع اتفاقية عن هذا الموضوع، وهو يرحب بالمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين (A/C.3/51/L.2) التي أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة باعتمادها.

١٣ - واختتم كلامه قائلاً إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤمن إيماناً راسخاً بأن على جميع الحكومات أن تلبى حاجة مواطنيها إلى الأمن عن طريق إحداث تحسين ملحوظ في السبل والوسائل المتاحة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وعن طريق تعزيز التعاون الدولي من أجل بلوغ تلك الغاية.

١٤ - السيد بوردا (كولومبيا): قال إن مشكلة المخدرات غير المشروعة تمثل في الوقت الراهن أولوية دولية تستدعي التطبيق الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وإنه ينبغي وقف النهج الفردي الذي عجز عن حل تلك المشكلة المنتشرة على نطاق العالم. ورغم ضرورة بذل الجهود الوطنية للتصدي للاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به، فإن التعاون الدولي الكامل هو النهج المثالي. وأضاف أنه لا بد من عكس الاتجاهات الحالية نحو خفض الموارد المتاحة للتعاون الدولي في هذا الخصوص وذلك رداً على تزايد تطور الطرق التي يستخدمها المتجرون بالمخدرات ومستوى تنظيم الجريمة عبر الوطنية. وقد استحدثت استراتيجية عالمية لمكافحة المخدرات، إلا أن نتائجها لا تزال دون المأمول بكثير. فإساءة استعمال المخدرات مستمرة في التزايد المطرد؛ والوفيات المرتبطة بإساءة استعمال العقاقير قد زادت إلى ثلاثة أضعافها خلال العقد الماضي؛ ونجد في بعض البلدان أن استهلاك المخدرات التركيبية يبلغ خمسة أمثال استهلاك الكوكايين والهيروين مجتمعين. ومن الضروري العمل سوية من أجل تحديث آليات التعاون وتطبيقها بمزيد من الكفاءة، واستكمالها بالجديد من المبادرات. وينبغي أن تلتزم جميع الحكومات بهذا الجهد.

١٥ - ومضى قائلا إن تقاسم المسؤولية أمر حيوي للوفاء بما يترتب على المجتمع الدولي من التزام بالتصدي للجوانب المتعددة لمشكلة المخدرات. وكما أن أكثر المشاريع نجاحا قد أعيد تنظيمها لجعلها أكثر كفاءة من المشاريع المنافسة لها، فكذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تجعل استراتيجيتها لمكافحة المخدرات أكثر قدرة على المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي.

١٦ - وتكلم عن كولومبيا، فقال إنه قد قدمت إلى الكونغرس فيها مشاريع قوانين ترمي إلى زيادة العقوبات على الاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به، والتعجيل بتقديم المساعدة القانونية إلى السلطات الأجنبية للاستيلاء على الأصول المستمدة من أنشطة غير قانونية مثل الاتجار بالمخدرات. وقد تم القضاء على اتحاد "كالي" للاتجار بالمخدرات ومحاكمة قادته. وتوخيا لزيادة فعالية التحقيق في جرائم غسل الأموال والمعاقبة عليها، عقدت السلطات القضائية والمالية اتفاقات لتحسين اكتشافها وتبادل المعلومات بشأنها، ويجري تعزيز برامج منع إساءة استعمال المخدرات وتأهيل المدمنين. ويستمر تنفيذ برنامج واسع النطاق للقضاء على نباتات الكوكا والخشخاش ومحاصيل الماريوانا، ولا تزال الجهود المتواصلة تبذل للحصول من خلال التعاون الدولي على موارد إضافية لاستكمال الموارد المستثمرة من قبل في برنامج كولومبيا للتنمية البديلة الذي يشكل حلا مستداما من الناحية الاقتصادية بالنسبة إلى أسر الفلاحين والسكان الأصليين، وكذلك حلا على المدى الطويل للتخلص من العرض غير المشروع للمخدرات.

١٧ - ومضى قائلا إن هناك جهودا كثيرة مماثلة تبذلها دول مختلفة، إلا أن تلك الجهود تفتقر إلى التنسيق؛ والتعاون والتكامل في مثل هذه البرامج أمر حيوي إذا أريد تحقيق نتائج مرضية من الاستراتيجية العالمية لمكافحة المخدرات. وذكر أن حكومته تكرر عرضها عقد اجتماع لفريق خبراء حكومي رفيع المستوى لإعطاء مدخلات للجنة المخدرات بصفتها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٩٨. وهي سترحب بجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في المعركة التي تشن ضد المخدرات.

١٨ - السيد غيرو (كندا): قال إن كندا قد أدركت منذ وقت طويل أن مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها تحتاج إلى تعاون دولي وعمل أفضل تنسيقا من جانب الحكومات والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف. ذلك أن تكلفة الحالة العالمية المتردية للمخدرات باهظة. وتقدر إحدى الدراسات الكندية المنشورة مؤخرا أن مشكلة المخدرات كلفت كندا ما يزيد على بليون دولار في عام ١٩٩٢.

١٩ - وأردف قائلا إن كندا قد بدأت مبادراتها المنسقة لمكافحة المخدرات لأول مرة في عام ١٩٨٧. وهي تهدف بصفة رئيسية إلى خفض الضرر الواقع على الأفراد والأسر والمجتمعات من جراء إساءة استعمال المخدرات، وذلك عن طريق اتباع نهج متوازن من خلال خفض الطلب مع التحكم في الوقت نفسه في العرض. وقد رفعت برامج خفض الطلب من درجة الوعي بالآثار الناجمة عن إساءة استعمال المخدرات وحدت من نمو استهلاك المخدرات بين بعض الفئات الاجتماعية. وانخفضت إساءة استعمال الكحول ومجموعة من المخدرات الأخرى بين تلاميذ المدارس. وتم أيضا إحراز تقدم بشأن الحد من العرض وتحقيق

زيادة كبيرة في عمليات ضبط المخدرات على حدود البلد. بيد أن الوصول إلى المجرمين المنظمين الذين يتجرون بالمخدرات أشد تعقيدا. وقد صدر في ١٩٨٩ تشريع يسمح بالاستيلاء على الأصول المستمدة من نشاط إجرامي كالاتجار بالمخدرات. والغرض من ذلك هو تمكين موظفي إنفاذ القانون من أن يمضوا إلى أبعد من مستوى الشارع ويقوموا بإنهاء عمليات المتجرين. وقد وجد في عام ١٩٩٢ أنه رغم انخفاض إساءة استعمال المخدرات بين عامة السكان، فإنه ازداد سوءا بين مجموعات معينة منهم؛ وعلاوة على ذلك، فقد أصبح الاتجار بالمخدرات أكثر تفننا. وقد استعرضت الحكومة استراتيجيتها للمخدرات، مع توجيه اهتمام للجماعات الأضعف مثل الشباب، والنساء، وكبار السن، والسكان الأصليين، كما وجهت مزيدا من الموارد إلى إنفاذ القانون والإيقاف على الحدود.

٢٠ - واستطرد قائلا إنه تم إنشاء ثلاث وحدات تجريبية خاصة، مكرسة لإجراء التحقيقات في عائدات الجريمة. وقد نجحت هذه الوحدات في عرقلة عمليات بعض الجماعات الإجرامية المنظمة الرئيسية، وتسببت في عدد كبير من الاعتقالات. ويجري النظر في زيادة عدد أمثال هذه الوحدات.

٢١ - وأضاف أن كندا تؤمن بأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها عام ١٩٩٨ ستكون مناسبة هامة يؤكد فيها المجتمع الدولي التزامه بمكافحة إساءة استعمال المخدرات ويحسن فيها التنسيق بين أنشطة مكافحة المخدرات.

٢٢ - وذكر أن إنتاج المخدرات والاتجار بها ينبغي أن يثيرا قلق جميع الدول أينما جريا، إذ أن المخدرات التي ينتجها أحد البلدان أو الأقاليم يمكن أن تجد طريقها إلى جميع أنحاء العالم. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر نظرة متوازنة إلى صقل استراتيجيات مكافحة المخدرات، وذلك بإيلاء اهتمام متساو لخفض الطلب، وخفض العرض، والرقابة، والعلاج والتأهيل، والتدريب، والبحث، والعمل على صعيد المجتمع المحلي، وإنفاذ التدابير. وتساند كندا بشدة الجهود المبذولة لوضع إعلان بشأن المبادئ التوجيهية لخفض الطلب. وفي فترة كهذه تتضائل فيها الموارد، يجب الانتفاع إلى أقصى حد من الفرص المتاحة. ويمكن، بشيء من التركيز والنظام، أن تستخدم الدورتان القادمتان للجنة المخدرات على نحو فعال في التحضير للدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة.

٢٣ - الآنسة غوردون (جامايكا): تكلمت نيابة عن دول الجماعة الكاريبية الـ ١٣ التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فقالت إنها سوف تسلط الضوء على مسألة مراقبة المخدرات التي تعد من الشواغل الرئيسية في المنطقة. ذلك أن بلدان الجماعة الكاريبية، نظرا لوقوعها على الطرق البحرية فيما بين المراكز الرئيسية للإنتاج والاستهلاك، قد شهدت تزايدا في استخدام مياها الإقليمية، ومجالها الجوي، وأراضيها من قبل المتجرين بالمخدرات الذين غالبا ما يعملون من خلال اتحادات (كارتيلات). وقد أدى الشحن عبر الحدود بدوره إلى ارتفاع في مستويات إساءة استعمال المخدرات، يصبحه نمو في الجريمة العنيفة والمنظمة. ونتيجة لذلك، فقد اضطرت حكومات دول الجماعة الكاريبية إلى تخصيص حصة متزايدة من مواردها الضئيلة لإنفاذ القوانين، ومعالجة المدمنين، على حساب الإضرار بقطاعات أخرى كالتمنية الاجتماعية. وقد

اعتمدت هذه الدول مؤخرا خطة عمل بشأن التنسيق والتعاون فيما يتصل بمراقبة المخدرات في منطقة البحر الكاريبي.

٢٤ - وواصلت كلامها قائلة إن دول الجماعة الكاريبية تدرك أنه من السهل لاقتصاد أحد البلدان أن يقع تحت سيطرة المتجرين بالمخدرات وغيرهم من الجماعات الإجرامية، إذا لم يتم التصدي على نحو ملائم لمشاكل الفساد وغسل الأموال. وقد جعلت بعض الدول من غسل الأموال جريمة جنائية، بينما يعكف البعض الآخر على صياغة تشريعات تسمح بمصادرة الأصول المستمدة من الاتجار بالمخدرات. وتعمل جميع دول الجماعة الكاريبية في تعاون وثيق مع فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية.

٢٥ - وأضافت أن أمم الجماعة الكاريبية نظرا لصغر حجمها، قد عملت دائما على توحيد قواها من أجل تقاسم المعلومات والحث على العمل المشترك في مجال مراقبة المخدرات، وهذا المبدأ يحقق نجاحا أفضل حين يطبق على الصعيد الدولي. ومن ثم، فقد كثفت الجماعة الكاريبية من تعاونها داخل منطقتها بمساعدة مستمرة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي ساعد في تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية لتدريب موظفي إنفاذ القوانين في مجالات مثل مراقبة السوالف، وأساليب التحقيق، وجمع الاستخبارات وتحليلها. وقد تم، في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إحراز تقدم في وضع استراتيجية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم على صعيد نصف الكرة الأرضية الذي تقع فيه المنطقة؛ كما تستمر أيضا برامج التعاون الثنائي مع كندا والولايات المتحدة.

٢٦ - وأردفت قائلة إنه قد أصبح من الواضح، أثناء المداولات التي جرت مؤخرا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن هناك قدرا كبيرا من التنسيق على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي وداخل المناطق، ولكن التنسيق أقل على الصعيد الدولي. ولذلك، ليس في وسع الدول الأعضاء الحصول على صورة كلية لحالة مكافحة العالمية للمخدرات، بل إن كل ما تحصل عليه هو آراء بشأن الحالة من وجهة نظر كل منطقة، وكل إقليم فرعي، وكل بلد. ويعطي ذلك صورة مجزأة، وكثيرا ما تكون متعارضة الأجزاء، عن الحالة العالمية، وهي صورة يزيد بها سوء انعدام التنسيق بين المناطق وتباين النهج التي تتبعها.

٢٧ - واستمرت قائلة إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تؤيد التوصية بضرورة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة. وسوف تقابل بترحيب خاص مناقشة خفض الطلب على المخدرات، والقضاء على المحاصيل غير المشروعة، والتنمية البديلة، وتعزيز آلية الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٢٨ - وذكرت أن تزايد تطور الوسائل التي يستخدمها المتجرون بالمخدرات جعلت الكثير من الدول تستجيب، بدافع الإحباط، عن طريق اتخاذ إجراءات انفرادية تؤدي أحيانا إلى تقويض التعاون القائم مع الدول الأخرى. وأضافت أنه ينبغي لجميع الحكومات أن تعزز التزاماتها بالعمل المتعدد الأطراف والعمل المتضافر.

٢٩ - وفيما يتعلق بأنشطة إنفاذ القوانين، يبدو أن توافق آراء بدأ في الظهور بشأن إعادة النظر بصورة عاجلة في الوسائل المستخدمة حاليا لمكافحة المخدرات. وفي ضوء ما سبق أن قدمته دول عديدة من وصف مفصل لجهودها الوطنية ومحدودية ما تم إحرازه من نجاح، يتضح أنه من المستصوب الاستفادة على نحو أفضل من الأساليب المبتكرة والتطورات التكنولوجية من أجل مواجهة القدرات الاستخباراتية لاتحادات المخدرات. وينبغي أن يجرى بحث تلك المسألة، بما في ذلك احتمال تقديم مزيد من المساعدة التقنية للبلدان النامية، بحثا وافيا خلال الدورة الاستثنائية المقترحة.

٣٠ - واختتمت كلامها بقولها إن حكومات الجماعة الكاريبية لا تزال تشعر بالجزع البالغ إزاء الصلة بين المتاجرة غير المشروعة في المخدرات والمتاجرة في السلاح. وينبغي للدول التي تصنع الأسلحة وتبيعها أن تركز اهتماما أكبر لتعزيز تدابير المراقبة الداخلية لديها من أجل منع تصدير الأسلحة بصورة غير قانونية، ولا سيما إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي وغيرها من البلدان النامية. وينبغي لجميع الدول المشتركة في مكافحة المتاجرة غير المشروعة في المخدرات أن تلتزم بمبدأ عدم إمكان وجود أي مبرر لانتهاك مبادئ القانون الدولي، وبخاصة احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية. ومما يدعو إلى الاغتباط أن الدول آخذة في السير تدريجيا نحو مزيد من التعاون في الجهود المبذولة في مجال المراقبة الدولية للمخدرات. وعلى الحكومات أن تقاوم النزوع إلى العودة إلى ممارسات عفا عليها الزمن يمكن أن تجلب عهدا جديدا من انعدام الثقة فيما بين الدول وتعوق الجهود العالمية. والميل العام السائد بين الدول الأعضاء نحو التصدي بقوة لتجارة المخدرات يتيح للمجتمع الدولي فرصة ثمينة في مجال الجهود التي يبذلها للتخلص من ذلك البلاء.

٣١ - السيد هاسان (الأرجنتين): تكلم بوصفه نائب رئيس لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، فقال إن اللجنة هي واحدة من أهم المنتديات في منظومة الأمم المتحدة، وقد انخرت ولايتها بدرجة معقولة من النجاح خلال السنوات الخمس الأولى من وجودها. وعليها أن تواصل بواقعية وعزم مواجهة التحديات الصادرة عن الأنواع الجديدة من النشاط الإجرامي. وقد كلفت اللجنة مؤخرا بعدد متزايد من الولايات والطلبات من قبل كل من المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ١٩٩٤ ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لعام ١٩٩٥ لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. ومن الوجهة التنفيذية، يجري تحقيق نتائج إيجابية من خلال التعاون الوثيق بين شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ولا سيما في مجالات غسل الأموال وتقديم المساعدة القانونية للدول.

٣٢ - واستطرد قائلا إن للتعاون التقني دورا يؤديه في تحسين قدرة الدول، ولا سيما البلدان النامية، على التعامل مع الجريمة. وذكر أنه قد تم خفض الموارد المتاحة للشعبة نتيجة لتدابير خفض التكاليف التي تنفذ في جميع نواحي ميزانية الأمم المتحدة. وتلك الموارد، التي كانت متواضعة دائما، لم تعد تمكن من الاستجابة على نحو كاف لطلبات المساعدة العديدة الواردة من الدول. وينبغي زيادة الموارد المتاحة من الميزانية العادية للتعاون التقني تمشيا مع طلب المساعدة المتزايدة بصورة سريعة. وقد أعربت اللجنة في عدد من المناسبات عن الحاجة إلى تعزيز الموارد البشرية للشعبة. وللأسف، لم يتم، لأسباب تتعلق بالميزانية، شغل

الوظيفيتين الإضافيتين اللتين تقرر إنشاؤهما، وأخذت الشعبة تعمل بموارد أقل مما كان متوفرا لها في العام السابق.

٣٣ - ثم تكلم بوصفه ممثل الأرجنتين، فقال إن اللجنة يمكن أن تصبح أداة مفيدة حين تتفاوض الحكومات على نحو يتسم بالمرونة وحسن النية والالتزام. وذكر أن وفده يؤيد مضمون إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام (A/C.3/51/L.3) الذي أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة باعتماده. ومن شأن التدابير المختلفة المقترحة في ذلك الإعلان أن تؤدي إلى تحسين فعالية الجهود التي تبذلها الحكومات في صراعها ضد الأنشطة الإجرامية بجميع أنواعها.

٣٤ - وأضاف أن الفساد، بمختلف مظاهره، آخذ في التمشي في العديد من البلدان، والمنظمات، والأنشطة. وهو يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي ويقوض مؤسسات الدولة. وقد استجاب المجتمع الدولي بسرعة: فتم التوصل إلى عدد من الاتفاقات داخل المنظمات الدولية، بما فيها منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراء عالمي من خلال تضافر جميع الدول الأعضاء من أجل التصدي لممارسات الفساد التي ابتلت بها مجتمعاتها. ورحب بالبيانين الصادرين مؤخرا عن مجلسي إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٣٥ - وتابع كلامه قائلا إن بلده قد تخلص من "الفساد الهيكلي" والحكومة عازمة على القضاء على جميع حالات الفساد الفردي على مختلف مستويات مؤسسات الدولة. وأضاف أن الأرجنتين قد عملت جادة في إعداد المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العاميين (A/C.3/51/L.2) وساندت وضع خطة تنفيذية في هذا الصدد مساندة كاملة. وقد عرضت أن تكون البلد المضيف لعقد اجتماع لفريق من الخبراء لإعداد هذه الخطة وتنقيح الدليل المتعلق بالتدابير العملية.

٣٦ - وذكر أن وفده قد أكد، في مختلف المنتديات، في الأعوام الأخيرة، على الحاجة إلى تصدي المجتمع الدولي لمشكلة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقدم اقتراحا في مؤتمر نابولي عام ١٩٩٤ بشأن إعداد اتفاقية عامة بشأن تلك المسألة. ونظرا للأشكال الجديدة لهذه الجرائم، فهناك حاجة إلى عمل عاجل من قبل الدول الأعضاء. وقد اتخذت بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخطوات الأولى نحو تحديد عدد من العناصر التي ينبغي إدراجها في مثل تلك الاتفاقية. ولهذا فإن وفده يساند بولندا مساندة كاملة في تقديمها لمشروع اتفاقية إطارية لمكافحة الجريمة المنظمة (A/C.3/51/7). وقال إن تلك الوثيقة تشكل الأساس الأدنى المطلوب لبدء العمل في نطاق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٣٧ - واستطرد قائلا إنه رغم إدانة جميع الوفود للإرهاب، فثمة عقبات خطيرة تحول دون التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ الأساسية في هذا الخصوص. ومع ذلك، ينبغي للحكومات أن تسعى جاهدة إلى الاتفاق على العناصر الأساسية بأسرع وقت ممكن بغية إحراز تقدم في ذلك الميدان. وقال إن بلده يعلق أهمية على العمل المتصل بإعداد اتفاقية دولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالتصوّر نظرا إلى اتساع نطاق

انتشار تلك المشكلة وعدم وجود تشريعات تتصدى لها. وذكر أن اللجنة قد أحرزت تقدماً في ذلك الصدد، وأنه يأمل في إمكان التوصل إلى اتفاق بشأن المعايير الأساسية لوضع اتفاقية توفر الحماية الكافية للقاصر.

٣٨ - السيد تشانغ سي تن (ماليزيا): دعا إلى مزيد من التنسيق من جانب المجتمع العالمي في الجهود التي يبذلها لمكافحة الجريمة الدولية. وقال إنه ينبغي تحسين آليات تقاسم المعلومات والاستخبارات. ورحب، في ذلك الصدد، بالتوصيات المتعلقة بالتعاون الدولي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع بشأن الجريمة. وأضاف أن ماليزيا تؤمن بأن على البلدان الأطراف في مختلف الاتفاقيات الدولية أن تقوم بتنفيذها وهي تؤيد بشدة إنشاء محكمة جنائية دولية. وسوف يمثل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام (A/C.3/51/L.3) خطوة للأمام. وذكر أن ماليزيا تؤيد الاقتراح الداعي إلى زيادة اعتمادات الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على نحو يتناسب مع المهام المطالب بها.

٣٩ - وأضاف أن من الممكن الحد من الاتجار بالمخدرات من خلال تضافر الجهود الدولية القائمة على خفض العرض والطلب عن طريق منع حركة المخدرات والاضطلاع ببرامج فعالة لتأهيل مدمني المخدرات. ونظراً لما يتسم به خطر المخدرات من طابع يتغير على الدوام، فإن استراتيجية مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وتوزيعها ينبغي أن تكون محل استعراض مستمر. ولا بد لتدابير مكافحة المخدرات من أن تتبع نهجاً شاملاً، ومستمرًا، ومتوازناً، ومتعدد التخصصات.

٤٠ - وأردف قائلاً إن تجديد الجهود ضروري للتصدي للجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة. وينبغي إدخال أنشطة اقتصادية بديلة ومحاصيل بديلة. وذكر أن ماليزيا قد بدأت استراتيجية طويلة الأمد لمكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال برنامج لخفض العرض والطلب. وقد بدئ فيها برنامجاً للعلاج الإلزامي لمدمني المخدرات وتأهيلهم. وقد سنت تشريعات وزادت هيئات الولايات والهيئات الاتحادية من التعاون من أجل وقف تدفق المخدرات. كما أقيم النظام الوطني للمعلومات المتصلة بالمخدرات لرصد البرامج الوقائية وتخطيطها. أما على الصعيد الإقليمي، فقد تعاونت ماليزيا مع غيرها من أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمكافحة خطر المخدرات. وذكر أن بلده قد عمد، بالاشتراك مع هذه البلدان وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تحديد التثقيف الوقائي في شؤون المخدرات، والعلاج، والتأهيل، وإنفاذ القوانين، والأبحاث بوصفها مجالات ذات أولوية للحد من إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها.

٤١ - السيد شي ويغيانغ (الصين): لاحظ بارتياح أن الدول الأعضاء قد عكفت على الدعوة إلى تكثيف الجهود لمكافحة الجريمة المرتبطة بالمخدرات وإلى تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بأنشطة مراقبة المخدرات. وذكر أن الصين تؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات، تتولى وضع أهداف وتدابير استراتيجية واضحة توفر زخماً للجهود المبذولة على نطاق العالم لمجابهة مشكلة المخدرات. وينبغي النهوض بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة لضمان نجاح الدورة الاستثنائية. وينبغي أن تكون مكافحة المخدرات مسألة ذات أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز أوامر التعاون ويتخذ تدابير أكثر فعالية في مجال مكافحة العرض غير المشروع للمخدرات،

والطلب عليها، وإنتاجها، وتسويقها، والاتجار بها فضلا عن مكافحة التهريب وغسل الأموال بغية إزالة الضرر اللاحق بالتنمية الاجتماعية لمختلف الدول وباقتصاداتها.

٤٢ - وأردف قائلا إن المطلوب تقاسم المسؤولية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ودول العبور، وبذل الجهود المشتركة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي أن تتلقى البلدان النامية مزيدا من المساعدة التقنية والمالية من خلال التعاون الدولي. بيد أنه ينبغي احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا لدى بذل الجهود لمكافحة إساءة استعمال المخدرات؛ ولا ينبغي السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بحجة التعاون.

٤٣ - وأضاف أن الحكومة الصينية تعطي أولوية عالية لمراقبة المخدرات وتضطلع جادة بتنفيذ برنامج العمل العالمي عن طريق حظر الاتجار غير المشروع، والزراعة والاستهلاك، والتصدي للأسباب الجذرية الدافعة إلى إساءة استعمال المخدرات. وهي توجه اهتماما خاصا لتعزيز الأنظمة المتصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسوائل الكيميائية المشروعة من أجل منع تحويلها. وقال إن الصين تتعاون في هذا الخصوص مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومع غيرها من الدول. بيد أنه لا تزال هناك مهام جسيمة، من بينها القضاء على الاتجار بالمخدرات في "المثلث الذهبي". واختتم كلامه قائلا إن بلده سوف يستمر في تعزيز تدابير المتصلة بمراقبة المخدرات والمساهمة في التعاون الإقليمي والدولي، وهو يأمل في أن يقدم له المجتمع الدولي المزيد من الدعم في ذلك الجهد.

٤٤ - السيد حميدة (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه يرحب بجهود المجتمع الدولي لتنسيق التعاون الدولي وتعزيزه فيما يتصل بمكافحة الجريمة المنظمة. وفيما يتعلق بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة الجريمة المنظمة، الذي قدمته بولندا في الوثيقة A/C.3/51/7، هناك عدد من النقاط يلتمس إيضاحا لها.

٤٥ - ففي المادة ١، التي تعرف الجريمة المنظمة، نجد أن الأركان الأساسية التي تشكل جريمة لا تبدو واضحة. واختير رقم اعتباطي لتمثيل أدنى عدد من الأشخاص في جماعة ما يسمح بتعريف النشاط الذي يقومون به بأنه "منظم". ومعنى عبارة "العلاقات الشخصية" غير واضح، كما لم يوضح السبب في أن كسب الأرباح من جانب قادتهم لا من جانب أي شخص آخر يجعل الجريمة "منظمة". ومن غير الواضح أيضا كيف يفرض أولئك الأشخاص سيطرتهم على الأسواق الداخلية أو الأجنبية، وأي الأسواق هي المقصودة، ولا كيف يتسنى لهم التغلغل في الاقتصاد المشروع. ويشتمل تعريف "الجريمة المنظمة" على عبارات لا يتفق المجتمع الدولي عليها، وذلك مثل "الأعمال الإرهابية". وتساءل أي الأعمال بالضبط هي المقصودة بذلك. كما تساءل أيضا عن المقصود بـ "الاتجار غير المشروع بالمركبات أو سرقتها" المشار إليه في مشروع المادة ١. وأضاف أن المشروع لا يعطي تعريفا واضحا للجريمة عبر الوطنية، وأن الفقرة ٢ من المادة غير واضحة: إذ هناك حاجة إلى إيضاح ألفاظ "فعل"، و "جماعة"، و "منظمة". أما المادتان ٤ و ٦، فهما بحاجة إلى مزيد من الدراسة، كما أن هناك تناقضا بين فقرتين المادة ٨.

٤٦ - وتابع كلامه قائلا إن الأهمية الكبيرة للموضوع تحتم النظر بجديّة في تلك المسائل. ونظرا لأنّ اللجنة قد لا يكون لديها الوقت الكافي لبحث المسألة، فقد ينبغي أن تكلف بها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٤٧ - السيد دونوكوسومو (إندونيسيا): قال إن وفده قد لاحظ التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة في سبيل زيادة التعاون والالتزام في صفوف المجتمع الدولي من أجل صياغة برنامج فعال فيما يتعلق بالجريمة. وذكر أن غسل الأموال نموذج للمسائل الخطيرة التي تحتاج إلى حل من جانب المجتمع الدولي، كما تم التشديد على ذلك في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/١٩٩٦ بشأن متابعة مؤتمر نابولي. ولا يمكن إيجاد الحلول إلا من خلال التعاون الدولي، وستكون البلدان النامية في وضع أفضل للمساهمة إذا قدمت لها المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية، التي هي ضرورية أيضا لتسهيل الاستجابة للتحديات العديدة الأخرى التي تطرحها الجريمة الوطنية وعبر الوطنية على السواء.

٤٨ - وأضاف أنه فيما يتعلق بتنظيم حيازة الأسلحة النارية، الذي بدأه مؤتمر الأمم المتحدة التاسع بشأن الجريمة، فإن وفده يؤيد موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٨/١٩٩٦ على إعداد دراسة استقصائية وتقارير قطرية بشأن تلك المسألة. كما يؤيد وفده أيضا طلب المجلس إلى الأمين العام في قراره ٢٧/١٩٩٦ أن يواصل جمع وتحليل المعلومات عن هيكل جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية ودينامياتها وجوانبها الأخرى. وتابع كلامه قائلا إن من شأن إقامة مستودع مركزي للتشريعات الوطنية، والمعلومات المتصلة بالهيكل التنظيمية المعدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والصكوك المعدة من أجل التعاون الدولي تسهل إلى حد كبير الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الجريمة.

٤٩ - وأردف قائلا إن حكومته قد اضطلعت، على الصعيد الوطني، بصياغة مدونة جديدة للعقوبات تتضمن أحكاما مضادة لغسل الأموال. وقد حافظت قوانين مراقبة الأسلحة النارية على انخفاض معدل الجرائم التي تستخدم فيها تلك الأسلحة. وأنشئت لجنة وطنية دائمة لتنسيق الجهود المتصلة بمكافحة الجريمة عبر الوطنية، وسوف يساعد إنشاء المستودع المركزي للمعلومات مساعدة كبيرة في هذه الجهود. هذا إلى أن اندونيسيا، من خلال عملها في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وغيرها من المنتديات، سوف تواصل العمل مع المجتمع الدولي بغية تعزيز أو اصر التعاون وتنفيذ برنامج ناجح لمكافحة الجريمة.

٥٠ - واستطرد قائلا إنه لا يمكن إحراز تقدم كبير في أنشطة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلا في حال إتاحة التعاون التقني والخدمات الاستشارية من قبل الأمم المتحدة واستمرار تحسين الأنشطة التنفيذية لبرنامج منع الجريمة. بيد أنه لا بد من تزويد البرنامج بالموارد التي يحتاجها. وعلى هذا فإن من الأمور المشجعة أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في سبيلها إلى التصدي للمشكلة، وأنها كونت فريقا استشاريا غير رسمي سيقدم تقريرا سنويا عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها والنتائج التي تحققت. ولا بد من الحفاظ على الزخم المطلوب لتهيئة رد فعال على الجريمة.

٥١ - السيد ساندور (هنغاريا): قال إن وفده يشارك في الموقف الذي شرحه ممثل أيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به.

٥٢ - وذكر أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديدا خطيرا للمجتمعات المتحضرة في جميع أرجاء العالم. وثمة حاجة الى المزيد من الجهود المتضافرة والمستدامة إذا أريد الحفاظ على النظام القانوني الدولي ومنجزات الديمقراطية والتنمية. وأضاف أن هنغاريا تؤيد أي مبادرات دولية موضوعية مشتركة، اقتناعا منها بأنه لا يمكن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلا من خلال جهد عالمي تنسقه الأمم المتحدة من خلال آلياتها لمنع الجريمة. وقال إن بلده يؤيد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة الجريمة المنظمة الذي تقدمت به بولندا (A/C.3/51/7) وغيره من المبادرات ذات الصلة، نظرا لما يشعر به من قلق عميق إزاء ارتفاع مستوى الجريمة في أجزاء عديدة من العالم، مما يعرض للخطر الاستقرار السياسي والأمن الداخلي والخارجي للدول.

٥٣ - واستطرد قائلا إن التعاون الإقليمي والأقليمي ينبغي تعزيزه في ميداني منع الجريمة والعدالة الجنائية. وبين أن هنغاريا تقوم، في هذا الصدد، بدور نشط في مقاومة التحدي المتزايد الجديد المتمثل في الهجرة غير القانونية، التي تشكل وسيلة من وسائل نقل الجريمة عبر الوطنية. وقد عدل بلده مدونة قوانين العقوبات به بغية التصدي لمثل هذه التحديات الجديدة.

٥٤ - وأردف قائلا إن التعاون الدولي المتضافر ضروري من أجل التعامل مع اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. وذكر أن بلده، وإن لم يكن حتى الآن من المستهلكين الرئيسيين للمخدرات القوية الأثر، فإنه طريق عبور هام للمخدرات، فثلثا الهيروين المضبوط في أوروبا والقادم من جنوب غرب آسيا جرى تهريبه عبر طريق البلقان. كما أن عَشْر ما يضبط في أوروبا يتم على يد سلطات إنفاذ القانون الهنغارية بالتعاون مع السلطات في غيرها من البلدان، الأمر الذي يدل على ضخامة الخطر المواجه.

٥٥ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، صدق البرلمان الهنغاري على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٨، معربا بذلك عن عزمه على منع البلد من أن يصبح منطقة هامة للتوزيع والاستهلاك. ويجري إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة اساءة استعمال المخدرات، وقد تم إنشاء شبكة فعالة من اللجان المحلية المعنية بمنع المخدرات، كما بدأ تشغيل نظام وطني لجمع البيانات يغطي إنفاذ القوانين، والعدالة والعلاج. وأشار الى أن هنغاريا، شأنها في ذلك شأن غيرها من دول أوروبا الوسطى، قد تلقت دعما قيما من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومن البلدان المانحة، وذلك في إطار مذكرة التفاهم الموقعة في براغ في عام ١٩٩٥. وهناك عدة مشاريع رئيسية يجري تنفيذها في المنطقة فيما يتعلق بتبادل المعلومات، وإنفاذ القوانين، وتعزيز القدرات التنفيذية للمؤسسات المتصلة بالمخدرات في المنطقة. واختتم كلامه قائلا إن هنغاريا قد أعربت عن تأييدها لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات، وهي مستعدة لبحث أي اقتراح يرمي الى إنجاح تلك الجهود.

٥٦ - السيدة أكيشيفا (كازاخستان): قالت إن الاتجار بالمخدرات يشكل خطراً أكبر بالنسبة للدول التي تمر بفترة انتقالية، حيث يخلق التفاوت في معدل سرعة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية أوضاعاً مؤاتية للعناصر الإجرامية. وعلى هذا فهي تشدد على الحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة بوصفها مركزاً أساسياً لتنسيق مكافحة الجريمة بجميع أشكالها. وأضافت أن مما له أهمية بمكان أن يستمر التعاون على أساس إعلان نابولي السياسي وبرنامج العمل العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وذكرت أن وفدها يؤيد أيضاً اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام (A/C.3/51/L.3) والمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العمامين (A/C.3/51/L.2)، وذلك وفقاً لما أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولاحظت مع التقدير قيام بولندا بتقديم مشروع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (A/C.3/51/7)، وقالت إنه ينبغي النظر فيه بدقة، كما أكدت الحاجة إلى زيادة الدعم المالي لأنشطة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٥٧ - وأردفت قائلة إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات هو أخطر أشكال النشاط الإجرامي في كازاخستان، وأن كازاخستان هي ليست فقط قاعدة رئيسية للإنتاج غير المشروع للمخدرات، وإنما هي أيضاً نقطة عبور لتهريب المخدرات إلى أوروبا. وأضافت أن حكومتها قد أنشأت "لجنة الدولة لمراقبة المخدرات"، وهي تتخذ التدابير من أجل تعزيز إنفاذ القوانين، بما في ذلك إنشاء إدارة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٥٨ - ومضت قائلة إن كازاخستان عمدت مؤخراً، مع غيرها من دول آسيا الوسطى، إلى توقيع مذكرة للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الأمر الذي يوفر استراتيجية إقليمية لتنسيق التعاون، وبرامج لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٥٩ - وأعربت عن تقديرها للمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وذكرت أن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على توسيع قاعدة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وسوف تقدم الدعم لأنشطتها في الجمهورية من كافة الجوانب. وقالت أخيراً إن كازاخستان تؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات، الأمر الذي ينتظر أن يجعل من الممكن تمويل آليات التعاون الدولي في ذلك الميدان.

٦٠ - السيد كوليو (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن وفده يرحب بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقترح عقدها في عام ١٩٩٨ بشأن المراقبة الدولية للمخدرات، وإنه يؤيد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة الجريمة المنظمة الذي قدمته بولندا (A/C.3/51/7). وذكر أن بلده يقوم بدور نشط في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة المخدرات غير المشروعة، وقد انضم إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وتابع قائلاً إن حكومته، لكي تنفذ أحكام تلك الاتفاقيات من خلال تشريعات وطنية، قد اعتمدت استراتيجية وطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، ترمي إلى تحديث التشريعات بحيث ترقى إلى مستوى المعايير القانونية الدولية، وتنسيق الأنشطة ورصدها، وإيجاد قاعدة بيانات إعلامية، وصوغ

استراتيجية وقائية تعطي الأولوية لتثقيف الرأي العام فيما يتعلق بقضية المخدرات. وأضاف أن البرلمان قد اعتمد مدونة جنائية جديدة، وأنه ستعتمد قوانين بشأن المخدرات، وغسل الأموال، وغيرها من المسائل المرتبطة بهذه الأمور. إقامة الإطار القانوني هو شرط مسبق هام للنجاح. وينبغي، على الصعيد الدولي، توجيه اهتمام خاص الى الموازنة بين القانون الجنائي والتدابير التي تتخذها الشرطة، الأمر الذي يسهل التنسيق بين مختلف البلدان.

٦١ - وأضاف أن استمرار نمو الجريمة، بأشكالها الخطرة الجديدة وبعدها عبر الوطني، في أنحاء عدة من العالم، يمثل تهديدا يزعزع استقرار مؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية أساسية، ولا سيما في البلدان التي تمر بفترة انتقال، وهو يعرض الأمن الدولي للخطر. وأشار الى أن المشكلة عالمية، وهي في طريقها سريعا لأن تصبح حرجة. ووفقا للمعايير المعتمدة دوليا، ينبغي إعطاء أولوية لإدماج المعايير القانونية الدولية في التشريعات الوطنية. وعلى هذا وافقت حكومته على إنشاء برامج خاصة لمكافحة الجريمة - بما في ذلك الجريمة المنظمة - ومكافحة الفساد داخل الإدارة وغسل الأموال. وتم أيضا إنشاء قاعدة بيانات إعلامية، مما يسهل التبادل الدولي للمعلومات. واختتم كلامه قائلا إنه يجري التركيز على تعزيز التوعية العامة بغية زيادة المشاركة في الاستراتيجيات الوقائية.

٦٢ - السيد مانز (المراقب عن سويسرا): قال إن بلده يعطي أولوية عالية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات، وإنه لا بد من التصدي لتلك المشكلات عن طريق استراتيجية متعددة التخصصات ومتوازنة. ولهذا فإن سياسة البلد في مجال المخدرات تستند الى منع إساءة استعمال المخدرات، والخفض، والعلاج، وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال. وأضاف أن المشاكل المتصلة بالمخدرات غير المشروعة تتزايد في كافة أنحاء العالم برغم جميع الجهود المبذولة. وينبغي ألا يؤدي ذلك الى غير تقوية العزم على تقييم الاستراتيجيات الوطنية والدولية الحالية وإيجاد أدوات ووسائل أكثر فعالية لمواجهة المشكلة. وقال إن عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها مترابطان. وقد شهدت البلدان التي كانت فيما مضى أقاليم عبور نموا مخيفا في الاستهلاك. فمشكلة المخدرات مشكلة عالمية ولا يمكن حلها داخل الحدود الوطنية وحدها.

٦٣ - واستطرد قائلا إن الحل لا يكمن في التشريع. ففي سويسرا، يسبب التبغ والكحول من المشاكل أكثر بكثير مما تسببه المخدرات غير المشروعة. ولذا فلا يصح وضع المخدرات التي لها قدرة أكبر على توليد الإدمان من العقاقير المشروعة في متناول الجميع.

٦٤ - وتابع كلامه قائلا إن الصعوبة الرئيسية في مراقبة المخدرات غير المشروعة تكمن في أن الاتحادات الإجرامية الجيدة التنظيم والجيدة التمويل والوثيقة الترابط لها آليات مرنة، وقدرة على تهديد دول بأكملها، وهي لا تتورع عن إفساد المسؤولين من أجل بلوغ أهدافها. وفي المقابل، نجد أن السلطات الدولية المسؤولة عن إنفاذ القوانين تسعى الى التوصل الى اتفاق آراء بشأن كل مسألة حتى لو استغرق هذا

الإجراء سنوات، وهي تواجه صعوبة في تمويل أنشطتها المتصلة بمكافحة المخدرات. ولا يمكن لغير مجتمع دولي متحد أن يواجه هذا التحدي.

٦٥ - وأضاف أن على المجتمع الدولي أن يبقى يقظا في مواجهة الاتجاهات الجديدة، مثل اساءة استعمال المخدرات الخصوصية. والمخدرات الخصوصية هي في معظمها منشطات مثل الأمفيتامين و "إكستاسي" (ecstasy). ويقدر الخبراء أن الانتاج والاتجار العالمي بالمنشطات قد تزايد بمعدل أكبر من معدل زيادة الهيروين والكوكايين، وذلك على الأرجح لأن إنتاج مثل هذه المخدرات بسيط نسبيا والكيماويات المستخدمة في تصنيعها رخيصة ويسهل الحصول عليها. ويعتبر الشباب تعاطي هذه المنشطات أمرا مسائرا لروح العصر، وانعدام البيانات المتصلة بها معناه عدم فهم الأخطار الصحية المرتبطة بإساءة استعمالها وإعاقة أنشطة الوقاية والعلاج. وذكر أن بلده قد قرر لذلك منح دعم مالي لمنظمة الصحة العالمية لتمكينها من عقد مؤتمر دولي ومساعدة المجتمع الدولي على مجابهة ذلك التحدي الجديد.

٦٦ - واختتم كلامه قائلا إن حكومته تعطي أولوية عالية للمراقبة الدولية للمخدرات، وهي طرف في عدد من الاتفاقيات ذات الصلة. ويأمل وفده في أن تؤدي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ الى تحسين التعاون الدولي فيما يتعلق بالمخدرات وتكثيف مكافحة الاتجار غير المشروع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠